جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة : www.muthuruk.com
BM-Publisher

التجربة التوافقية في السياسة العراقية وأثرها في تعزيز الوحدة الوطنية

عماد هادي عبد علي*
وسيم عبود عطيه
جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:
الاستلام: 2019/2/25
تاريخ التعديل : --
قبول النشر: 2019 /3/19
متوفر على النت:2019/7/4

الكلمات المفتاحية :
التجربة التوافقية
السياسة العراقية
الوحدة الوطنية

الملخص

التزمت الدولة العراقية الحديثة منذ نشأتها بعد الحرب العالمية الاولى ، والتي تكونت من مجموعة من الطوائف الدينية والقومية سياسة اصبحت بموجبها الطائفة والانتماء سراً مفتوحاً من اسرار البلد الكبيرة اذ ان هناك ادراكاً واضحاً بوجودها يقابله تردد لا يقل وضوحاً عن الخوض في غمارها علنا وفي معنى الانتماء اليها ودلالاته .

خلت الساحة السياسية والثقافية العراقية قبل عام 2003 من مفردات التقسيم باستثناء اشارات بسيطة الى الاكراد لا سيما بعد عام 1990 وانشاء الولايات المتحدة الامريكية منطقة حظر الطيران في شمال العراق ، الا ان الخطاب السياسي العراقي خلا من الطائفية في السياسة العراقية والذي تميز بالابتعاد عن الخوض في الطوائف وحديثها منفصلاً عن التردد الاجتماعي العراقي على مستوى الشارع في الخوض في الموضوع ذاته بسبب الحساسية العالية سياسياً واجتماعياً و وربما شكل غياب خطاب واع وحساس ازاء الطائفة وصلتها بالطائفية في سياق الوطنية العراقية قد فسح المجال لبروز خطاب طائفي يتمحور حول الانتماء الى الطائفة والقومية بعد عام 2003 .

© جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2019

مشكله البحث

يحاول البحث استنطاق مفهوم الديمقراطية التوافقية واثرها في ابعاد العراق عن ازمات الحرب الاهلية في ظل خطاب طائفي وتقسيمي ظهر بأسماء متعددة اهمها الفيدرالية والهويات المحلية وتقسيم البلاد الى مناطق مختلفة الا انه وبرغم ظهور هذا الخطاب التوافقي ترك اثراً كبيراً في ادامة الزخم التقسيمي في البلاد فكان سلاحاً ذو حدين فهو يحاول حل المشاكل الانية الا انه افرز مشاكل كبيرة على المدى البعيد .

المبحث الاول

النظرية التوافقية في التاريخ السياسي المعاصر

اقترن مفهوم الديمقراطية التوافقية بعالم السياسة الامريكي (من اصل هولندي) ارنت ليبهارت (Aren'tLip hart) الذي ناقش الديمقراطية وتطبيقاتها في كتاب نشره بعنوان ((سياسات الاستيعاب)) (The polittica of Accommodation) ، اذ عالج ليبهارت محاولة تطوير نظرية للنظم الديمقراطية في المجتمعات المنقسمة تقوم على ما سماه سياسات الاستيعاب)) [1].

*الناشر الرئيسي : E-mail : imad.ha@gmail.com

استخدم ليبهارت مفهوم التوافقية (Consociation aLisu) في مقال جادل فيه بأن هناك نوعاً من الديمقراطية المستقرة في المجتمع الشديد التنوع ، وقد مثلت هولندا النموذج الاول لإمكانية ظهور ديمقراطية ناجحة ، على الرغم من وجود انقسامات اجتماعية وثقافية عميقة ثم وسع هذا النموذج ليشمل بلجيكيا وسويسرا والنمسا موضحاً ان بالإمكان تكييف الديمقراطية القائمة على حكم الاغلبية (Majoritarian Systems) واقر ليبهارت بأنه من الصعب اقامة حكم ديمقراطي والحفاظ عليه في مجتمعات منقسمة قياساً على المجتمعات المتجانسة ، لذلك فان الامر يتطلب ترتيبات خاصة تقوم على تقاسم السلطة (PowerSharing) والديمقراطية القائمة على الاجماع (Consensus Democracy) وتقوم الديمقراطية التوافقية بحسب ليبهارت على ما سماه تحالف النخب (Elite Cartel) الممثلة لجماعاتها الاثنية او الدينية او العرقية على نحو يتضمن

1-استيعاب المطالب والمصالح المختلفة لتلك الجماعات .

2-القدرة على تجاوز الانقسامات والدخول في برنامج مشترك مع النخب المتمثلة للجماعات الاخرى .

3-الالتزام بالحفاظ على النظام السياسي القائم على توافق تلك النخب ، بوصفه السبيل المثلى للحفاظ على الاستقرار ووحدة الكيان السياسي .

4-ان تكون تلك النخب مدركة لمخاطر التشظي السياسي وفشل الوصول الى توافق [2] .

اشار ليبهارت الى ان تبني الديمقراطية التوافقية جاء في نهاية الستينيات من القرن العشرين في اطار التعامل مع التحديات التي ظهرت في تلك المرحلة الزمنية مع ظهور عدد من الدول الجديدة في اسيا وافريقيا بعد نهاية الاستعمار ، واتضاح وجود مشاكل تتعلق بالتجانس الثقافي في تلك الدول ، ومع ظهور تحديات جديدة للنمط الديمقراطي الكلاسيكي القائم على حكم الاغلبية من الدول الديمقراطية الغربية نفسها ، وقد تمثلت بحركات الشباب والاحتجاجات والمطالب بالحقوق المدنية [3] .

رأى ليبهارت ان استقلالية الجماعات الفرعية عن بعضها (Croup Indepeudeucy) يعد امراً ضرورياً لنجاح التنظيم التوافقي ، لانه يمنع التنازع بين النخب في قواعدها التمثيلية، فالحدود الواضحة بين النخب تعزز التماسك الداخلي لها ومن ثم احتمال انتظام الاحزاب وجماعات المصالح وفق هذه الخطوط ، وهو ما يسمح لتحالف النخب ادارة المصالح بطريقة اكثر يسراً [4] .

ظهرت الديمقراطية التوافقية استجابة لنزعتين سياسيتين ظهرتا في سنوات الحرب الباردة

النزعة الاولى :-

1-النزعة الادماجية :-هي التي سادت الدول الحديثة العهد التي تعيش انقسامات عمودية على اسس ثقافية لا انقسامات افقية على اسس اجتماعية طبقية ، ان تتحول هذه النزعة الى محاولة فرض هوية احادية مهيمنة تلغي التعددية الاجتماعية ، كما ظهرت هذه النزعة في العراق بعد عام 2003م .

2-النزعة الثانية :- فهي التي شهدتها بعض النظم الديمقراطية القائمة على حكم الاغلبية والتي اعتقد التوافقيون انها لم تعد تنسجم مع حاجة الاقليات للتعبير عن نفسها وعن خصوصياتها في اطار نمو المفاهيم المقامة لفكرة المجانسة ، وعلى الرغم من ان التوافقية لم تطرح نفسها كنقيض للنظم الديمقراطية التي تعتمد الاغلبية بل كاطار لمنع استبداد الاغلبية في المجتمعات الشديدة التنوع ، خصوصاً اذا كان هذا الاستبداد يقود الى صراعات عنيفة ، فانها مع ذلك جاءت في سياق

DOI:10.18018/URUK/019-12/1453-1464

فكري يدعم فكرة الاعتراف بالاختلاف واظهار الخصوصيات وقبول الهويات المختلفة [5] .

مقومات الديمقراطية التوافقية

طورت النظرية التوافقية اليات واطر مؤسساتية لضمان تمثيل الجماعات والمصالح المختلفة في المؤسسات الحكومية واعطاء الاقليات القدرة على كبح جماح الاغلبية ونزعتها الى الهيمنة ، وتميل الاطر

أ-التوافقية الى تفضيل النظام البرلماني على النظم الرئاسية ، لأنه يسمح بتشكيل تحالفات عرضية تقوم عليها الحكومة ، كما انه يقوم على التقليل من حدة المنافسة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .

ب-عدت التوافقية النظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي احد اهم مقوماتها لأنه يمثل النظام الامثل لتجسيد التنوع الداخلي وفق الاوزان الحقيقية للجماعات ، ويقلل هدر الاصوات الذي يحدث في الانظمة الانتخابية الاخرى .

ج-دعم النظام التوافقي فكرة الفيدرالية او (اللامركزية الشديدة) لانها تسمح بقدر عالي من الاستقلال الذاتي للجماعات الفرعية بأدارة شؤونها ، وتقلل من تمركز السلطة لدى الحكومة او السلطات المركزية [6] .

انتقادات النظرية التوافقية :-

اولاً : انتقد بعض السياسيين التوافقية على اعتبار انها اخفقت في تقديم تفسير واضح المفاهيم (المجتمعات المنقسمة) و (المجتمعات الشديدة التنوع) على اعتبار ان التنوع لا يشكل مشكلة قائمة بذاتها بل ان تسيس التنوع وتحوله الى صراع هو المشكلة ، واذا كان الامر كذلك فهل توجد ضمانات حتى لا تؤدي التوافقية الى النتيجة ذاتها التي تدعي انها تحاول تجاوزها ، اي الى تسيس التنوع وتحويله الى صراع ، وهكذا فان اكثر الانتقادات مؤشراً هو ذلك الذي يرى ان التوافقية نظام يعيد انتاج الانقسامات ، بدلا من ان يتجاوزها حتى لو سمح بإرضاء النخب الممثلة للجماعات المختلفة ، فانه نادراً ما يتحقق النجاح في ضمان اطار فعال للمحاسبة الحوكمة .

ثانياً :- وجه انتقاد ثاني الى التوافقية وذلك بسبب تركيزها على التنوع الثقافي (الاثني والديني) تحديداً وكأن المجتمعات لا يمكن ان تنقسم الا على هذه الاسس ، وبهذا فان التوافقية اغفلت العناصر الاجتماعية والاقتصادية والقومية .

ثالثاً :- انتقد البعض تأكيدات ليبهارت على ان النخب السياسية سوف تؤدي دوراً هاماً في انجاح النظام التوافقي وتطوره ان النخب ستميل الى تبني سلوك سياسي معتدل والى تفضيل التسويات مع النخب الممثلة للجماعات الاخرى ، حين تدرك ان تكلفة ديمومة النظام هي اقل من تكلفة التخلي عنه ، ويشكك بعضهم ان النخب ستتصرف فعلاً بالطريقة التي يفترضها ليبهارت ، وان هذه النخب ستميل الى رفع مطالبها في اطار تنافسها الداخلي على تمثيل الجماعات الفرعية ما يقلل حسن فرص الوصل الى تسويات [7] .

الرد على الانتقادات :

حاول ليبهارت الرد على هذة الانتقادات وتطوير النظرية بتقديم نماذج جديدة لتقاسم السلطة وبناء الاجماع ، حيث اشار الى نماذج لبلدان توافقية خارج اوربا (كالهند وماليزيا) بوصفها امثلة على نجاح التطبيقات التوافقية ، ونظر الى التوافقيين على انهم لا يسعون الى تسيس الانقسامات ، بل الى ايجاد نظام تشاركي تتمثل فيه الهويات المتعددة وفق ما صار يعرف بنموذج الهويات المركبة التي لا تسعى لصناعة مجتمع بهوية واحدة وقمع الخصوصيات والغائها .

اعتقد التوافقيون ان نموذجهم الديمقراطي قابل للتكيف بحسب وضع البلد ومستوى الانقسام فيه لكنه

DOI:10.18018/URUK/019-12/1453-1464

يجب ان يعمل على عدم تمركز السلطة كهدف رئيس ، كما ان الاتجاه الذي انتشر منذ ثمانينيات القرن العشرين نحو تفضيل نظام التمثيل النسبي في الانتخابات يشكل دليلاً سبيلاً لتخفيف الصراعات في البلدان المنقسمة [8] .

ويبدو ان حالة العراق وتجربته في تطبيق الديمقراطية التوافقية ما زالت عرضة للتطوير والنقاش ، لذا يجب دراستها وفهمها كتجربة حديثة ومهمة في العالم العربي .

المبحث الثاني

الاسس التوافقية في العراق قبل عام 2003

ولدت الدولة العراقية الحديثة من رحم نظام الانتداب ومعاهداته التي خولت بريطانيا القوة المستعمرة الاشراف على تحويل المملكة العراقية الى امة حديثة ، اي انها افترضت ان هناك اجماعاً يحكم هذا التحول ، اذ تجري كأنها محاكاة لعملية ظهور الدولة – الامة في اوربا، وكانت تلك حقبة صعود فكرة تقرير المصير ، وان كل شعب من الشعوب له حق انشاء كيانه السياسي الخاص به ، لكن هذه الفكرة اصطدمت بعقبات سياسية فمصالح الدول المستعمرة ادت دوراً كبيراً في صياغة الخريطه السياسية العراقية ووضعت حدود الكيانات الجديدة ، في حين لم تتبلور تفسيرات قانونية ثابتة ومتفق عليها لمعنى كلمات (شعوب - امم) خصوصاً حين نقلها الى اطر لغوية وثقافية غير عربية وهو ما صعبت مهمة ادارة حق تقرير المصير بتوازن ومعايير موحدة ، وخلال تلك المدة لم تكن التوافقية قد ظهرت بشكل واضح اذ كانت فكرة الادماجية لبناء الامة مهيمنة في العراق منذ بواكير تأسيس الدولة العراقية الحديثة [9] .

عملت النخب العراقية في مرحلة ما بعد الاستعمار ان من مسؤوليتها صياغة عملية بناء الامة وفق منظور التحديث السائد حينها عبر تأكيد سلطة الدولة على حساب مراكز السلطة التقليدية وهي عملية بدأت منذ اواخر القرن التاسع عشر مع الاصلاحات العثمانية وتوسيع القضاء الرسمي القانوني على حساب القضاءات غير الرسمية والعرفية ، ولم تخل هذه العملية من محاولة تكريس الهيمنة السياسية والاجتماعية للنخب الجديدة عبر توظيف بناء الدولة لتوطيد سلطاتها الخاصة [10] .

قامت تجربة التحديث وبناء الامة على سياسات المركزة (Centralization) والعلمنة (Secularization) بمعنى محاولة اضعاف القضاء الديني لسيطرة الدولة [11] والمجانسة الثقافية (Homogenization) الا ان الدرجة التي جرى بها اعتماد تلك السياسات اختلفت من مرحلة الى اخرى ، فحين كانت الدولة ضعيفة ومن بداياتها حاول الملك فيصل الاول اتباع عملية تدريجية تقوم على نوع من سياسات الاستيعاب ، غير ان النمو المتزايد لسلطة الدولة وصعود [12] الفكرة القومية اديا الى تقوية الاتجاه الساعي لبناء الدولة على اساس هوية احادية مهيمنة.

ظهر الاتجاه الراديكالي لمفهوم الدولة المهيمنة مع عام 1968 بعد ان توافرت لدى النخب الحاكمة امكانيات مالية كبيرة بسبب صعود اسعار النفط الامر الذي ساعدها على توسيع اليات السيطرة الاجتماعية والتنشئة السياسية وكذلك تطوير البنى التثقيفية الرسمية وبناء هيكل الدولة الشمولية التي لا تعترف بالتنوع الداخلي [13] .

افرز بناء الدولة على اسس شمولية انماطاً انماطا عنيفة غير مسبوقة بتزامنها مع الحروب الخارجية التي خاضتها الدولة العراقية كحرب السنوات الثمان مع ايران

DOI:10.18018/URUK/019-12/1453-1464

(1980 - 1988) وحرب التمرد الداخلي في كردستان ، اذ ادت هذه الحروب الى عمليات قمع شامل وابادة جماعية كما حصل في عمليات الانفال وفي الهجوم على مدينة حلبجةبالأسلحة الكيمياوية بتاريخ 1988/3/16م ، وقد ترافقت عمليات الدمج الثقافي القسري وصناعة مجتمع متجانس بهوية احادية معززاً مظهر السلطة كسلطة عربية على الرغم من ان النظام لم يكن يتبنى خطاباً طائفياً صريحاً ذلك انه قاوم في معظم سنوات حكمه دخول الدين كمعرف اساسي للهويات [14] .

اعقب انتفاضة عام 1991 في المدن العراقية وصعود العقيدة الشيعية السياسية كعقيدة سياسية مضادة للمفهوم القومي العربي ذي المركزية السنية في سياق تنامي حركات الاسلام السياسي في عموم المنطقة وطرحها مفهوم بديل للهوية الاحادية في مواجهة المفهوم العلماني للامة مما ادى الى التمايز بين الاتجاهات المختلفة ايديولوجيا وشحنة معنوياً وفكرياً ، وفي الوقت نفسه ساهم ضعف الدولة وعدم قدرته على السيطرة الاجتماعية ، اذ شجع مفاهيم بديلة واخذت الدولة تفقد هيمنتها الثقافية وغدا من الواضح ان المفهوم الادماجي التقليدي الذي طبق في السبعينات والثمانينات لم يعد قادراً على البقاء [15] .

ظهرت مقاربات جديدة لدى المعارضة العراقية في الخارج حول بناء دولة ديمقراطية تعترف بالتنوع الاثني والديني والمذهبي ولا يسعى لفرض صيغة احادية للهوية ، اذ اخذت مفاهيم جديدة تتداول كالفيدرالية بضغط من الاكراد ، اذ اتسعت في المفهوم الامريكي فكرة التعددية الديمقراطية للدولة واخذ هذا التصور يلتقي مع التصور المتزايد عن الدولة العراقية بوصفها دولة مصطنعة قامت على اضطهاد جماعة واحدة للجماعات الاخرى ، وهو تصور غذته المعارضة العراقية في الخارج التي لم تمتلك مظلة عابرة للهويات الفرعية وعكست الى حد كبير ميلاً كردياً الى رفض الدولة المركزية القوية مساهمة بذلك في صوغ الاطار السياسي لعراق ما بعد 2003 [16] .

المبحث الثالث

التوافق في السياسة العراقية بعد عام 2003م

ادى سقوط الدولة العراقية في 9 نيسان 2003 الى بروز الخطاب الهوياتي الذي اصبح التعريف الرسمي للدولة والسياسة العراقية ، وجاءت التطورات السياسية اللاحقة لتعممه وتؤكده ، وكان اعلان تأليف مجلس الحكم في 13 تموز 2003 بتوزيعه الطائفي العرقي المتمثل [17] :

1-ثلاثة عشر عضواً شيعياً .

2-خمسة اعضاء من الاكراد .

3-خمسة اعضاء من العرب السنة .

4-عضو تركماني .

5-عضو مسيحي .

مثل مجلس الحكم كسراً رسمياً للتردد العراقي التاريخي بخصوص الخوض العلني في حديث الطوائف منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة فأصبحت الطائفية في غضون اربعة اشهر سريعة وحافلة من نيسان 2003 لغاية تموز 2003أمراً علنيا واساساً للتفاوض ومصدراً للحقوق وسبيلاً لفهم التاريخ وتكوين الحاضر وقد مثلت هذه التجربة نقطة فارقة ومهمة في قصة صناعة العراق الجديد بعد عام 2003 من خلال اثارتها على اشكالية الانتماء فاصبح العراقيون في مواجهة سؤال هام يتعلق باين تكمن ولاءاتهم وهوياتهم الحقيقية ، واصبح الحديث علناً عن الاختلافات بين المجاميع ، ومن الجدير بالذكر ان مجلس الحكم الانتقالي مثل لبنة اساسية مبكرة في تشييد صرح المحاصصة والطائفية العرقية والذي اخذ يترسخ ويتسع في السنوات اللاحقة ، اذ كان تأسيس

DOI:10.18018/URUK/019-12/1453-1464

مجلس الحكم انعكاساً لانقسامات اجتماعية تعود بذورها الاولى الى تأسيس الدولة العراقية الاولى ، وقد نمت هذه الانقسامات في عقدي الثمانينيات والتسعينيات حتى اصبحت واقعاً محسوساً بحاجة الى تاطير سياسي بعد سقوط النظام [18] .

ظهرت مشكلة جديدة في اطار تعاطي النخب السياسية الجديدة تمثلت في الريبة العراقية– العراقية في طابعها الشخصي ، اذ امتدت ريبة الساسة الى الشعب لتضيف بعداً اخر لصراع الجماعات وتعمق سوء الفهم السائد بين المكونات ، مما اسهم في تعطيل حوار جدي ضمن كل مجموعة بخصوص خياراتها السياسية واداء سياستها ، وقد كشف الارتياب المتبادل عن انقسام اجتماعي حاد فضلاً عن ضعف الاساس المشترك للممارسة السياسية لدى الجماعات المختلفة مما سبب تأثيراً شديداً على مستقبل النظام السياسي في البلاد مما ساهم في صنع المزيد من العلامات والمسافات العازلة نفسياً وسياسياً بين المكونات الاجتماعية وفي الحصيلة النهائية اضعف الكثير من الاواصر العراقية – العراقية العابرة للطوائف والاعراق التي تألفت تدريجياً على مدى السبعين عاماً السابقة من حياة الدولة العراقية [19] .

ظهر تأكيد الجماعات الفرعية على نحو خاص في سلوك القوى الكردية التي وصفت مسألة ضمان الاستقلال الذاتي لإقليم كردستان وفق اطار فدرالي في سلم اولياتها ، فيما اصبح سلوك القوى الشيعية التي كان هاجسها تأكيد تمثيلها للأغلبية الشيعية في العراق ، وقد تجسدت اولويات الاطراف المذكورة في الرعاية الامريكية للمشروع الطائفي في العراق ، اذ ان مفهوم المكونات دخل الى الخطاب السياسي العراقي كفكرة اساسية لتعريف النسيج العراقي لغرض تسوية عراقية تحقق هدفين هي :

1-تجنب استخدام التعبير الاكثر مباشرة وهو الجماعات بسبب ماله من دلالات تقسيمية ومن ثم ارضاء الجماعات والفصائل العلمانية والفصائل ذات النزعة الوطنية التي ستشكك في التأكيد الشديد على الهوية الفرعية .

2-تجنب استخدام معيار واحد في تصنيف الجماعات الفرعية فالمعيار القومي يميل الى ثنائية عربي كردي والمعيار الديني والمذهبي يميل بدرجة اساسية على ثنائية سني – شيعي [20] .

بدأت التطبيقات التوافقية تحقق عملياً كما قلنا مع تشكيل مجلس الحكم من طرف سلطة الائتلاف المؤقتة كما قلنا سابقاً ، ومن ثم اصدار قرار مجلس الامن 1433 والذي منح الوجود الامريكي صفة الاحتلال ، ويبدوا ان المجلس المكون في اغلبيته من اعضاء المعارضة العراقية التي كانت تعيش في المنفى ، لم يعكس التركيبة السكانية العراقية والطابع المركب للهويات ، لهذا السبب لم تكن سلطة الائتلاف مقتنعة بإعطاء صلاحيات كاملة للمجلس، وكانت تسعى لاستبداله باطار ((اكثر تمثيلاً)) من اجل الاعداد للعملية الدستورية في البلاد [21] .

عملت القوى السياسية على مقاومة فكرة الهوية الوطنية الادماجية وفكرة الاغلبية القومية المهيمنة ليدفع بالعملية السياسية في اتجاه مسار يمركز فكرة المكونات وسط الاستعجال الامريكي بتسليم السلطة وتسليم السلطة الى حكومة مؤقته بقيادة اياد علاوي الذي اشرفت حكومته على الاعداد لأول انتخابات عامة لاختيار الجمعية الانتقالية المكلفة لصياغة الدستور.

حدد قانون ادارة الدولة الانتقالي بعض الصيغ التوافقية التي اثرت على طريقة صياغة الدستور اذ اشترط القانون في المادة 60 ضرورة عرض الدستور على الاستفتاء العام ، وقد حصل الدستور على موافقة العراقيين في المناطق

DOI:10.18018/URUK/019-12/1453-1464

الجنوبية والشمالية الا انه رفض في ثلاث محافظات هي (صلاح الدين – الانبار- الموصل) الا انه عد انه تم تصديقه لان نسبة الرفض في الموصل بلغت 56% ولم تتعدى الثلثين ، وكانت النتيجة نفاذ الدستور على الرغم من رفضه من احدى المكونات الرئيسية [22] .

شدد قانون ادارة الدولة العراق دولة اتحادية فدرالية مؤكداً في المادة 52 ضرورة تعميم النظام الاتحادي في العراق بشكل يمنع تركيز السلطة في الحكومة الاتحادية ذلك الشكل الذي جعل من الممكن استمرارعقود الاضطهاد والاستبداد وعمل على تركيز الهويات الفرعية للمكونات المجتمعية العراقية .

شهدت عملية صياغة الدستور العراقي لعام 2005 الى نوع من التسوية السياسية بين التيار التوافقي الذي امد على الفصل بين المكونات ومثل الاكراد المتبنى الاساس له ، ومثل التيار الادماجي مجموعة من القوى علمانية واسلامية اقرت الوضع الخاص بالأكراد ، لكنها فضلت عدم التأسيس للانقسام بين المكونات الاخرى ومن اجل ذلك اعتمد الدستور التوافق الليبرالي .

سمح الدستور العراقي بتسوية هامة تتعامل مع خصوصية الوضع العراقي تمثلت[23] :-

1-سمحت للجماعات الفرعية بقدر من الاستقلال الذاتي الاختياري عبر حق انشاء اقاليم فدرالية .

2-اعطى المحافظات حق عدم الانضواء الى اي اقليم فدرالي والابقاء على الارتباط بالحكومة المركزية .

مثل الدستور تحولاً جذرياً في تراث الدولة المركزية الذي هيمن على العراق خلال المدة السابقة وعد سبباً رئيسياً لتهميش المكونات العراقية والجماعات الفرعية ومنح الهويات المحلية من التعبير عن خصوصياتها والاتجاه نحو ابراز المكونات الاساسية عبر خطاب سياسي واضح .

نص الدستور على اعتماد النظام البرلماني عاكساً بذلك ميلاً اخر للمدرسة التوافقية ، اذ فرض الدستور في المادة 138 قيام البرلمان بانتخاب هيئة رئاسة من ثلاثة اعضاء كل واحد منهم يملك حق الفيتو تجاه مشاريع القوانين وقد اريد بهذا الترتيب تقاسم المناصب الثلاث بين ممثلي المكونات الرئيسة الثلاث على نحو يصبح لكل من هذه الجماعات حق ضمان التأكيد من ان المرحلة التأسيسية ستأخذ في الحسبان مصالحها ومطالبها [24] .

اعتمد العراق نظام انتخابي وفق مبدأ التمثيل النسبي وهذه الصيغة الانتخابية هي المفضلة بالنسبة الى المدرسة التوافقية لانها تعكس الاوزان الديموغرافية للمكونات المختلفة وتسمح بتمثيل الاقليات وقد شهد النظام الانتخابي عدة تعديلات اهمها :

1-انتخابات الجمعية الانتقالية والذي تمثل بجعل العراق منطقة انتخابية واحدة .

2-نظام الدوائر المتعددة بجعل كل محافظة دائرة انتخابية واحدة .

3-نظام القائمة المغلقة في الانتخابات الاولى .

4-نظام القائمة المفتوحة الذي يسمح للناخبين بهامش اوسع في اختيار مرشحيهم .

ويبدو ان النظام السياسي في العراق لم يعتمد النظرية التوافقية الديمقراطية التي اعتمدها ليبهارت لوجود خلل واسع في التطبيق لانه كان خاطئاً ، كما ان هناك ضمانات تقترحها النظرية التوافقية لم يتم اعتمادها على وفق ما يأتي .

1-لم يحدد الدستور العراقي صيغا واضحة لتقاسم السلطة داخل الجهاز التنفيذي .

2-ان الدستور العراقي ليس توافقياً على نحو كاف وانه يحتوي نصوصاً تهدد استمرارية التوافقية .

DOI:10.18018/URUK/019-12/1453-1464

3-يسمح الدستور بانتخاب رئيس الجمهورية بالأغلبية البسيطة في حال تعذر حصول احد المرشحين على اغلبية الثلثين وهو ما يسمح للمكون الذي يمثل الاغلبية بفرض خياراته ويقلل الحوافز لتقديم التنازلات وهو ما يفترضه النظام التوافقي [25] .

المبحث الرابع

اثر التوافقية في الوحدة الوطنية

دعمت القيم التوافقية التي اقرها الدستور العراقي عام 2005 بقوانين وممارسات عرفية ذات طابع توافقي منها :

1-ضمان تمثيل اعضاء مجلس الرئاسة الكتل والمكونات الرئيسية كافة (الكردية – السنية - الشيعية) .

2-تشكيل هيئة رئاسة ثلاثية للبرلمان وفق الصيغة نفسها .

3-تعين نواب لرئيس الوزراء مع مراعاة تمثيل الجماعات الفرعية الرئيسية .

4-ضمان تمثيل الاقليات الصغيرة عبر حصص محددة سلفاً في القانون الانتخابي .

5-اعتماد نظام النقاط لتوزيع الوزارات في السلطة الاتحادية على الكتل الرئيسية في اطار حكومة الشراكة الوطنية وقد تكررت هذه العملية في الدورات الانتخابية الاربع التي تلت نفاذ الدستور .

مثلت هذه الخطوات الهامة طريقاً لحل المشاكل الكبيرة العالقة بين المكونات السياسية وطريقاً لإعادة اللحمة الوطنية العراقية على قاعدة جديدة غير القاعدة الادماجية التي عرفت في تاريخ العراق لمعاصر .

افضى تطبيق الصيغ التوافقي في العراق الدستورية منها والعرفية الى وضع حلول جزئية وانية للمشاكل الكبيرة بين الكتل السياسية وفرض استمرار حلول وحدوية ادماجية بين المكونات العراقية وهذا ما جعل البلاد مستمرة في تحقيق وحدتها الوطنية رغم الضغوطات الكبيرة التي يتعرض لها المجتمع العراقي خارجياً وداخلياً اذ ان استمرار التدخل الخارجي من الولايات المتحدة الامريكية ودول الجوار بمختلف اتجاهاتها الا ان وعي الشعب العراقي استمر في مراهنته على وحدته الوطنية .

ويمكن القول ان هناك عوامل لا تتعلق بطبيعة النظام التوافقي لم تنجح في ضمان رضا الجماعات ومنع الاختلاف بينهما ، اذ يرى البعض ان التطبيقات التوافقية ساهمت في تأجيج التوتر الاثني والمذهبي ومن تعزيز الاختلاف الاجتماعي ومن ثم ادت الى اضعاف الكتل العابرة للطوائف التي تبنت منظوراً وطنياً للهوية [26] ، لكن رغبة اغلبية العراقيين وعلى نحو خاص العرب في الحفاظ على الهوية الوطنية العراقية واعطائها الاولوية وفي الابقاء على وجود دولة مركزية فاعلة [27] ، ويمكن تقدير مدى رغبة الشعب العراقي في الابقاء على وحدته الوطنية من خلال النظر الى طبيعة التحالفات الانتخابية والقواعد التي اتجهت اليها ففي حين اتجهت الانتخابات البرلمانية الاولى في كانون الاول 2005 نلاحظ تشكيل ثلاث كتل رئيسية التحالف الكردستاني – الائتلاف العراقي الموحد وجبهة التوافق في حين شهدت الانتخابات الثانية 2010 ظهور كتل كبيرة قدمت قوائم مختلفة للمرشحين قدمت نفسها كائتلافات عابرة للطوائف كالقائمة العراقية وائتلاف دولة القانون التي فازت بالمركز الاول والثاني في الانتخابات ، شهدت انتخابات عام 2014 وعام 2018 تزايداً عاماً وتطوراً واضحاً باتجاه القوائم العابرة للطوائف والمكونات الفرعية عبر كتلة سائرون والنصر والفتح وغيرها من الكتل والتي شهدت وبشكل واضح كتلاً عابرة للطوائف والمكونات عكست رغبة العراقيين في تجاوز المرحلة الطائفية وانتاج نظام سياسي قائم على رغبة المواطن العراقي بمختلف هوياته الفرعية في

DOI:10.18018/URUK/019-12/1453-1464

المحافظة على الهوية الوطنية العراقية مع بعض الالتزام بالهويات الفرعية وذلك ناتج بطبيعة الحال عن المخرج السياسي للمرحلة التي يعيشها العراق .

ساهم انفصال القاعدة الانتخابية الكردية عن القاعدة الانتخابية العربية يبدو مسألة طبيعية اذ ان نظام التمثيل النسبي كان سبباً رئيسياً في تعميق الانقسام فضلاً عن الاستقلال السياسي واللغوي والثقافي الواسع الذي حظي به اقليم كردستان وانفصاله العملي عن ادارة الدولة منذ عام 1991 ، فان وجود تداخل لغوي وعرقي واحيانا ايديولوجي وعقائدي بين المكونات الاخرى للمجتمع العراقي سمح وبشكل واضح بظهور محاولات لتجاوز هذا التمايز وتقديم برامج وخطابات على اسس تفترق نسبياً عن المطالب المحدودة والممركزة للجماعات الفرعية وتتعداها الى محاولة دمج قطاعات من الجماعات الفرعية ضمن دائرة محددة ، ومن هنا جاء التركيز من الناخبين على تشجيع القوائم العابرة للمكونات والهويات الفرعية وقد شكل ذلك نجاحاً للقوائم العابرة للطوائف [28] .

شهد العراق فرزاً اثنيا وطائفياً بعد عام 2003م ، الا انه لا تزال هناك العديد من المناطق المختلفة التي جعلت من سيناريو الاقاليم الثلاث صعبة التحقيق لا سيما بالنسبة للذين يعتقدون ان اصل الصراع في العراق اثنيا وطائفياً وانه صراع للنخب السياسية التي تستخدم فيه التعبئة الأثنية والطائفية من اجل السلطة والموارد ، وان ما حصل في العراق من عدم ظهور حكومه فاعلة والذي عمق الشروخات الاثنية والمذهبية لان النخب السياسية لم تمثل في الحقيقة شراكة وطنية بل محاصصة بين الاحزاب النافذة ، ويمكن القول ان العراق شهد تغيراً واضحاً في دور الدولة في تعزيز الشراكة الوطنية في ظل حكومة رئيس الوزراء حيدر العبادي والذي اخذت الحكومة تأخذ شكل الشراكة الوطنية عبر نموذج (تحالف النخب) لتكون القوة الفعلية في قضية المؤسسات ، كما ان اعادة توزيع المناصب على اساس التوافق فضلاً عن اتجاه الدولة في تبني خطة اصلاحية تنطوي على صيغة المحاصصة في النظام التوافقي ، وليس واضحاً المدى الذي يمكن فيه اجراء اصلاحات على النظام التوافقي ، فالإصلاحات تمتد الى الحكومة الاتحادية استجابة للضغط الجماهيري العراقي ، لكن اي تغيرات لا يجب ان تمس النظام التوافقي بين (المكونات) فأي اصطدام مباشر بالنظام التوافقي قد يهدد وحدة البلاد مع افتقار الحكومة المركزيه للقدرة على فرض سيطرتها وهنا تكمن المفارقة من ان نظام التوافق على الرغم من الدور الكبير القوي الذي اداة في اعادة انتاج الانقسام السياسي والمجتمعي يبدو الوسيلة الوحيدة للحفاظ على العراق ككيان سياسي واحد وموحد [29] .

معتمداً على عدة جوانب ايجابية بدأ العراق يشهدها على صعيد نظامه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، اذ ان مراجعة بسيطة لتاريخ الشعب العراقي في المدة التي سبقت احتلاله توصلنا الى وجود العديد من الشواهد التي اكدت ان المجتمع العراقي تميز بالتألف والانسجام سواء كان ذلك في الدولة العراقية الاولى وفي مدة ما بعد وقوع العراق تحت الاحتلال الامريكي بعد عام 2003 ، اذ ان معظم العراقيين ابدوا تمسكهم بالعراق والوحدة الوطنية والدولة العراقية بالرغم من كل الظروف التي خلقها الاحتلال الامريكي وان معظم العراقيين لا زالوا يفضلون الحكومة الوطنية العراقية على انتماءاتهم وانحداراتهم الفرعية من قومية ودينية ومذهبية ، كما ان المجتمع العراقي تميز بالانسجام والقفز فوق الاختلافات الاولية وتفضيله للمشتركات الوطنية والتي جعلت منه مجتمعاً مناسباً لبناء دولة عراقية .

DOI:10.18018/URUK/019-12/1453-1464

اصبح النظام الديمقراطي في العراق الذي مكن قوى وعناصر جديدة في المساهمة في حكم البلاد بعد عام 2003 عاملاً ايجابياً من شانه ان يزيد من قوة الدولة العراقية لو تم تجاوز بعض الهفوات في ادارة الدولة او لو ادت النخب السياسية دورها في خدمة المجتمع دون الالتزام بالهويات الفرعية والفئوية الحزبية ، كما ان العوامل الاقتصادية من شأنها زيادة اللحمة الاجتماعية والسياسية والالتزام بوحدة العراق لان من المعول عليها ان تؤدي الى قفزة الدولة العراقية ولا سيما في بناء دولة عصرية ثقافياً واجتماعيا ، اذ ان الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 يمكن ان يعيد بناء الدولة العراقية وجعلها الدولة الاقوى في المنطقة لان الدولة الجديدة لم يعد في تفكيرها خوض حروب خارجية فأعداء الامس (ايران - الكويت) الذين كان الاقتصاد العراقي يصب في مقاتلتهم اصبحوا الان في خانة اصدقاء العراق الجديد ، كما ان المشاكل التي كانت تنتج عن موقف القوى الكردية حلت بشكل كبير واصبح الاكراد جزءاً فاعلاً من حكومة العراق الجديد مما يساعد في زيادة اللحمة العراقية والوحدة الوطنية [30] .

الخاتمة

يمكن للبحث الاشارة الى جملة من الاستنتاجات طبعت السياسة التوافقية في الحالة العراقية وكما يلي :

-لا شك ان عراق اليوم يحتاج الى تغيير واسع من اجل ان يخرج من نفقه المظلم الطويل ويصبح دولة وطنية موحدة قابلة للحياة والازدهار ، اذ ان ثمة ادراك واضح للمأزق الذي يعيشه العراق بدأ يبرز تدريجياً ضمن اطار الطبقات السياسية بعد ان ظهرت بصورة واضحة هشاشة المؤسسات الدستورية فضلاً عن ضعف الديمقراطية التوافقية من جهة تطبيقها وضعف تطبيق الفصل بين السلطات الثلاث لمصلحة السلطة التنفيذية وهيمنتها على مفاصل الدولة ، لذا يجب على النخب السياسية انتاج خطاب سياسي يصبح فاعلاً كخطاب دولة مؤسسات ووطن واحد والذي يتألف من :

-ابراز هوية (العراق) عبر التركيز على فكرة الوحدة الوطنية والذي يتضمن اشارات حقيقية وجدية الى وحدة العراق وخارج اطار الطائفة والمذهب ، فضلاً عن تكوين خطاب وطني تعددي وانساني متماسك يتفق عليه العراقيون ينتج عقداً اجتماعياً رصيناً ينظم العلاقات بين السلطة والشعب .

-ان جملة من العوامل الامريكية والعراقية ساهمت في اضعاف الوحدة الوطنية عبر تشجيع اواصر (التشابك الانتمائي) العراقي وابراز العراق كدولة مكونات وذلك عبر تشجيع واضح للمكونات الاثنية والمذهبية والتي استثمرت زخمها النفسي والفكري في تأكيد اولوية الطائفة والتي ادت الى تبني الديمقراطية التوافقية اسلوباً للحكم والتي تطلبت وجود عدة شروط لتطبيقها في العراق اهمها :

1-ان يكون هناك نخب سياسية قادرة على استيعاب المصالح والمطالب المختلفة للمجموعات .

2-تحتاج النخب لكي تصبح قادرة على تحقيق ذاتها وتمثيل مكوناتها ان تكون قادرة على تجاوز الانقسامات وتوحيد جهودها مع النخب الاخرى .

3-يعتمد النجاح في توحيد الجهود على التزام النخب بالحفاظ على النظام وتحسين تماسكه واستقراره .

4-على النخب ان تفهم مخاطر التفكك والانقسام في البلاد وان التفتت السياسي يقضي على الوحدة الوطنية بما يعزز مجتمعات مختلفة تماماً عما تمثلها بسبب اختلاف المخرج الاقتصادي والسياسي والتكويني .

وتأسيساً على هذا كان واجب على النخب السياسية وفق ما تقتضيه الديمقراطية التوافقية والتي تقوم على افتراض اولي واساسي لنجاحها لا يرتبط برغبة النخب في

DOI:10.18018/URUK/019-12/1453-1464

التعاون ، بل مقدرتها على حل المشكلات السياسية في البلاد ، ومع ذلك فان صناعة القرار السياسي تتطلب استيعاب بعض المجاميع للبعض وهي عملية صعبة الا انها ممكنة في اطار مجمع عراقي موحد عابر للطوائف والتكتلات والذي يمثل رغبة واسعة في الحفاظ على الوحدة الوطنية العراقية .

-في تقويم تجربة الديمقراطية التوافقية واثرها في الوحدة الوطنية يبرز رأي هام يشير الى فشل الديمقراطية التوافقية في تحقيق وحدة العراق واستقراره بسبب التواصل المتبادل بين ربية بعض المجاميع مع بعضها والمطامع الشخصية لممثلي المجاميع بوصفهم المؤتمنين على الحصول على اعلى مردود سياسي وفي الحصيلة شخصي للجماعات الممثلة ، وقد ساهم هذا التصادم في تعميق الريبة ومنهاجها اكبر من وجودها الحقيقي على الارض ومن ثم منع بناء الثقة المرتجاة وصولاً الى التطبيع الديمقراطي المتمنى والقائم على اولوية المواطنة الفردية المتساوية بدلاً من مظلومية الجماعات والامتيازات الناشئة عنها لذا ينبغي ان تكون المعاناة السابقة عامل الاسهام لتوحيدهم في بناء تجربة جديدة تتراجع فيها المعاناة وتختفي وبذا يكون هذا الثمن تجربة جديدة لبناء عراق ديمقراطي جديد [31] .

-تتطلب قضية التعدد اكثر من اقرار واقعي كتحصيل حاصل بالقبول بالتنوع وشرعنة الامر الذي يساعد على تحقيق الوحدة الوطنية ، فانتشار الحرية الفردية والديمقراطية لا يلغي الانتماءات الاولية بل يساعد على تهذيبها من اجل ايجاد سبيل تنشئة لا تلغي الانتماءات الاساسية بل توظفها للصالح العام وتجعلها غير نزاعيه فهذه الانتماءات عنصر وحدة في المجتمعات الحديثة و كما ان المجتمع العراقي بحاجة الى عامل حاسم في سبيل المحافظة على وحدته الوطنية وهو التربية المدرسية ، فالتربية المدرسية هي الوسيلة الاولى لتحقيق الانصهار ، لان ابعاد المؤسسات التربوية عن النزاعات السياسية يزيد المجتمع انصهاراً وبالتالي هي الوسيلة الفضلى لتحقيق انصهار طوعي على مدى المتوسط وحتى على المدى القصير وبشكل اكثر ثباتاً وقناعة وطوعاً ، اذ يكتسب هذا الاعتبار اهمية كبيرة في اطار المجتمع العراقي [32] .

الهوامش والاحالات

(1) حارث حسن ، التجربة التوافقية في العراق : النظرية والتطبيق والنتائج ، مجلة سياسات عربية محكمة تعنى بالعلوم السياسة وبالعلاقات الدولية ، العدد 23 ، تشرين الثاني ، 2016 ، ص 40 .

(2) ارنت ليبهارت ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، ترجمة حسن زينة ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، بيروت ، 2006م ، ص 73 – 74 .

(3) حارث حسن ، مصدر سابق ، ص 41 .

(4) المصدر نفسه .

(5) ارنت ليبهارت ، مصدر سابق ، ص 77 – 80

(6) المصدر نفسه ، ص 42 .

(7) حارث حسن ، مصدر سابق ، ص 42 .

(8) ارنت ليبهارت ، مصدر سابق ، ص 71 – 73 .

(9) حارث حسن ، مصدر سابق ، ص 43 .

(10) احمد علي محمد ، الطائفية واثرها في حياة العراق السياسية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،2008، ص 31 .

(11) احمد محمد علي جابر ، الوحدة الوطنية في فكر القوى السياسية العراقية بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، 2011 ، ص 47 – 48 .

(12) سعد محمود حسين ، مخطط تفتيت الوطن العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية ، الجامعة المستنصرية ، 2004 ،ص 22

(13) عدي فالح حسين ، العنف السياسي في العراق بعد 2003 ، دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2010 ، ص 17 – 18 .

(14) حارث حسن ، مصدر سابق ، ص 44 .

(15) المصدر نفسه ، ص 44 .

(16) المصدر نفسه ، ص 44 .

DOI:10.18018/URUK/019-12/1453-1464

Abstract :

The modern Iraqi state has been committed since its inception after the First World War, which consisted of a group of religious and national sects, a policy under which the sect and membership became a secret open to the country's great secrets. There is a clear awareness of its existence, which is no less obvious than going into it publicly and in the sense of belonging to it. And its implications.

The Iraqi political and cultural scene before the year 2003 was separated from the vocabulary of partition, with the exception of simple references to the Kurds, especially after 1990, and the establishment of the United States of America in the no-fly zone in northern Iraq. However, the Iraqi political discourse was devoid of sectarianism in Iraqi politics, And its talk separate from the Iraqi social frequency at the level of the street in the same subject because of high sensitivity politically and socially and perhaps the absence of a conscious and sensitive speech about the community and its link to sectarianism in the context of Iraqi nationalism has allowed for the emergence of sectarian discourse is War on belonging to the sect and nationalism after 2003.

([17]) سليم مطر،العراق الجديد والفكر الجديد،مركز دراسات الامة العراقية ، بغداد ، 2010 ، ص 17–18.

([18]) عقيل عباس ، الاسلام السياسي الشيعي في العاق والديمقراطية التوافقية : اشكالية الخطاب وتحديات التنوع ، مجلة سياسات عربية ، دورية محكمة تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، بيروت ، العدد 29 ، 2017 ، ص 36 .

([19]) المصدر نفسه ، ص 37 .

([20]) حارث حسن ، مصدر سابق ، ص 45 .

([21]) المصدر نفسه ، ص 45 .

([22]) حارث حسن ، مصدر سابق ، ص 45 .

([23]) المصدر نفسه ، ص 46 .

([24]) حارث حسن ، مصدر سابق ، ص 48 ؛ ليورا لوكيتز ، العراق والبحث عن الهوية الوطنية ، ترجمة دلشاد ميران ، دار نائرس للطباعة والنشر ، اربيل ، 2004 ، ص 90 .

([25]) المصدر نفسه ، ص 48 ؛ محمد هما وندي ، الفيدرالية والديمقراطية في العراق ، دار نائرس ، اربيل، 2003 ، ص 45 .

([26]) حارث حسن ، مصدر سابق ، ص 48 ؛ همام حمودي ، الهوية الوطنية العراقية : اشكالية الاستقرار والمشترك ، المعهد العراقي لحوار الفكر ، بغداد ، 2010 ، ص 37 - 38 .

([27]) حارث حسن ، مصدر سابق ، ص 49 .

([28]) حارث حسن ، مصدر سابق ، ص 49 ، فراس عبد الرزاق ، العراق مستقبل بدستور غامض ، دار عمان للطباعة والنشر ، عمان ، 2005 ، ص 71 .

([29]) سعدي الابراهيم ، مستقبل الدولة العراقية ، دار الكتب العلمية ، بغداد ، 2014 ، ص 140 .

([30]) سعدي الابراهيم ، مصدر سابق ، ص 151 .

([31]) جيف سيموتز ، عراق المستقبل : السياسة الامريكية واعادة تشكيل الشرق الاوسط ، دار الساقي ، بيروت ، 2004 ، ص 133 .

([32]) حسن نافعة واخرون ، دراسات في القومية العربية والوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، بيروت ، 1992 ، ص 304 – 305 .